انتخابات 2017م في إفريقيا:
قراءة تحليلية

أ.د. محمد عاشور مهدي

أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة، وجامعة زايد بدولة الإمارات

تُعَدُّ الانتخابات إحدى ركائز النُّظُم الديمقراطية، وأداةً للتداول السلمي للسلطة؛ خاصّة إذا لم توضع قيود تحُول دون عدالة الانتخابات وحريتها؛ بوصفها- أي الانتخابات في العصر الراهن- الأداة التي تسمح بمشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي؛ عبر الاختيار الحرّ لممثليهم ونوابهم في إدارة البلاد.

وتنطوي العملية الانتخابية على معنيَيْن غايةً في الأهمية: الاختيار والتفويض؛ فالشعب يختار بإرادته الحرة ممثليه (أشخاص، أحزاب، سياسات...)، كما أنــه من خــلال الانتخابات يقوم بتفويض ســلطاته الســيادية لنوابه، وهو ما يُضفي المشــروعية على ممارســات هؤلاء النواب طوال فترة تمثيلهم للشعب، وحتى إجراء انتخاباتٍ جديدة يُفصح فيها الشعب عن إرادته بشأن استمراريتهم أو تغييرهم[1].

وبالنظر إلى أنّ الانتخابات التعددية قد أضحت إحدى الآليــات المهمّة في مســار عمليات التحوّل الديمقراطي، وتضفي المشــروعية على النُّظُم، فلم يكن من المستغرب سعي كثيرٍ من النُّظُم الاستبدادية إلــى تلمُّس بعض أشــكال الديمقراطيــة ورموزها، وفــي مقدمتها إجراء انتخابات- شــكليةً في معظم الأحيان-، لاكتساب المشــروعية الدستورية، والحدّ من فــرص مقاومتها الداخلية، وإرضاء قوى الضغط الخارجية[2].

وقد شــهدت إفريقيا خلال العــام ٢٠١٧م عدة انتخابات، تنوعت في طبيعتها (برلمانية/ رئاســية/ محليــات)، وتوزعت فــي أماكن إجرائهــا بالقارة، وتفاوتت في أهميتها، وفي نزاهتها، وما ترتّب عليها من آثار.

ويعرض هذا المقال- بالرصد- أهمّ الانتخابات التي شــهدتها دول إفريقيا جنــوب الصحراء خلال العام ٢٠١٧م، وما أســفرت عنه مــن نتائج ودلالات فيمــا يتصل بطبيعة النُّظُم الانتخابية الســائدة في إفريقيا، وعلاقتها بالحياة السياسية في دول القارة؛ وانعكاسات ذلك على استقرار المجتمعات الإفريقية.

كشفت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي شهدتها إفريقيا عام 2017م، عن استمرار مجموعة من العوارض والقيود والانتهاكات

أولاً: انتخابات دول شرق القارة: شبح الماضي ومخاوف الحاضر:

أُجريت الانتخابات الرئاســية في الصومال والعامّة بكينيا، وكان الجامع بينهما المخاوف الشــديدة من شبح الماضــي؛ ممثلاً فــي أعمال العنف التــي أعقبت نتائج انتخابات كينيا ٢٠٠٧م، وكذا الخوف من الانقســام القائم بالصومــال أن يؤدي لأعمــال عنفٍ من قِبَــل مناهضي السلطة الحاكمة.

ففي الصومال:

أُجريت الانتخابات الرئاسية في فبراير ٢٠١٧م؛ في إجراءاتٍ أمنية مشدّدة، بإحدى القواعد الجوية بالعاصمة (مقديشــيو). وعبــر جولتَيْن انتخابيتَيْــن، ومن بين أكثر من عشرين مرشــحاً، كان أبرزهم «حسن شيخ محمود»، الرئيس المنتهية ولايته، و«شــيخ شــريف شــيخ أحمد» الرئيس الأســبق (٢٠٠٩-٢٠١٢م)، و«عمر عبدالرشــيد شرماركي» (أعلن انســحابه) شغل رئيس وزراء الحكومة، و«شريف حسن شــيخ آدم» رئيس مجلس النواب السابق، و«محمــد عبداللــه فارماجو» (رئيس الوزراء الأســبق)، اختار أعضاء البرلمان «محمد عبدالله فارماجو» رئيســاً للصومال بـ١٨٤ صوتاً، مقابل ٩٧ لـ«حسن شيخ محمود»، و٤٦ لـ«شيخ شريف أحمد»[3].

(١) د. عمر حلمي فهمي، الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ط٢، ١٩٩١م)، ص٧.

(٢) أعمال ندوة «مستقبل الديمقراطية في إفريقيا»، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٧-١٩ مارس ٢٠٠٢م.

(٣) Africa news, "How Somali MPs elected new President in a fortified airport", at: http://www.

وأشارت تقارير غربية إلى أنّ التصويت كان أبعد ما يكون عن المثالية، وهو ما دعمته تقارير بعض المنظمات غير الحكومية عن إنفاق المرشحين آلاف الدولارات لشراء الأصوات. وبرغم تبادل المرشحين الاتهامات بالتلاعب وانتهاك شروط نزاهة الانتخابات[١]؛ فقد أقرّ الرئيس المنتهية ولايته بهزيمته؛ لتبدأ ولايةٌ جديدة برئاسة «فارماجو»، في ظلّ تحدياتٍ أمنية داخلية وإقليمية، تُلقي بظلالٍ كثيفةٍ على موجة التفاؤل التي صاحبت انتخابه؛ مصدرها خبراته وصلاته الجيدة بالمجتمع الغربي والأمريكي الذي يحمل جنسيته[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصومال كانت قد شهدت تأجيل الانتخابات البرلمانية مرتَيْن، ليتمّ إجراؤها نهاية أكتوبر مطلع نوفمبر بدلاً من سبتمبر٢٠١٦م، للخلاف على كيفية انتخاب أعضاء مجلس النواب في البرلمان (عددهم ٢٧٥)، فوفق نصّ الدستور؛ كان من المفترض إجراء الانتخابات بالنظام الفردي، لكن لاستمرار التهديدات الأمنية أُجلت لعام ٢٠٢٠م، وتم الاستعاضة عنها بمجمع انتخابي مكوّن من ١٤ ألف وخمسة وعشرين شخصاً، يمثّلون الجماعات القبلية الرئيسة بنظام محاصصة، تؤدي فيه القبلية الدَوْر الرئيس، حيث يعيّن رؤساء القبائل أعضاء المجمع الانتخابي المسؤول عن اختيار النواب، فكلّ نائب برلماني ينتخبه مجمعٌ انتخابي مكوّن من ٥١ ناخباً في الولايات الاتحادية، علاوةً على ظهور مجلس الشيوخ (٥٤ عضواً) الممثل لولايات البلاد[٣]، وهو ما يعدُّ خطوة مهمّة للأمام في الساحة الصومالية، خاصّةً عند مقارنتها بعام ٢٠١٢م.

وبرغم ما أُثير عن تدخلات قَبَلية وانتهاكات (متوقعة، وشبه متعارف عليها) في سير الانتخابات، قوبلت النتائج بالارتياح بوصفها حجر أساس في طريق الحكم الرشيد، وخطوةً لازمة للانتخابات الرئاسية، حيث يقوم أعضاء البرلمان بمجلسَيْه (الشيوخ والنواب) باختيار الرئيس[٤].

وفي كينيا:

ووسط مخاوف من تكرار سيناريو انتخابات ٢٠٠٧م، التي شهدت أعمال عنف أودت بحياة ١٢٠٠ شخص، وتشريد أكثر من ٦٠٠ ألف آخرين، أُجريت في كينيا، في أغسطس ٢٠١٧م، الانتخابات البرلمانية بشقَّيْها (النواب، والشيوخ)، والانتخابات المحلية، والانتخابات الرئاسية.

وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية والمحلية عن استحواذ الحزب الحاكم بزعامة «أوهورو كينياتا» على نصف المقاعد في كلٍّ من مجلس الشيوخ[٥] والجمعية الوطنية[٦]، وكذلك فوز الحزب برئاسة المحليات في ٢٥ مقاطعةً (من أصل ٤٧). وتجدر الإشارة إلى أنّ تلك الانتخابات بمستوياتها المختلفة (شيوخ، نواب، محليات)

---

(١) Jeffrey Gettleman, "Fueled by Bribes, Somalia's Election Seen as Milestone of Corruption", at: https://www.nytimes.com. reviewed at 30 /2017/11, (goo.gl/8Q2Bkm).

(٢) Ibid.

Somalia 2017 Presidential elections: Results" :and winner Mohamed Abdullahi Farmajo", at: http://kenyayote.com. reviewed at 30 /2017/11, (goo.gl/3E5sPq).
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38904481 reviewed at 10 /2017/12.

goo.) ,2017/11/africanews.com. reviewed at 30 /gl/idivMR).

(٣) حول النظام الانتخابي الذي تمّ تطبيقه؛ انظر: UNSOM, Fact Sheet, at: https://unsom.unmissions.org. (Reviewed at January 5, 2017, (goo.gl/VFv9jP).

(٤) United Nations, "Election of New Parliament 'a Milestone' in Somalia's Post-conflict Transformation, Special Representative Tells Security Council", Meeting coverage and press release. reviewed at 5 January 2017 at: https://www.un.org/press/en/2017/sc12698.doc.htm

(٥) Newsplex Team, "Jubilee gets Senate majority as independents locked out", at: http://www.nation.co.ke. reviewed at 5 January, 2017, (goo.gl/erNQnY).

(٦) Newsplex Team, "Only two in five MPs return to house", at: http://www.nation.co.ke. reviewed (at 5 January, 2017, (goo.gl/vf6yqS).

شـــهدت معدلات إحلالٍ كبيرة في الممثلين، فمثلاً: أخفق أكثر مـــن ٦٠٪ من النوابِ في الاحتفـــاظ بمقاعدهم في الجمعية الوطنية[١]، وســـارت الانتخابات الرئاسية بعكس ذلك الاتجـــاه، وواقعيّاً: جرت الانتخابات الرئاســـية بين الغريمَيْـــن التقليديَّيْـــن، وهما: الرئيـــس المنتهية ولايته «أوهـــورو كينياتا» (ينتمي لجماعـــة الكيكويو الإثنية أكبر الجماعات الإثنيـــة بالبلاد)، والمعـــارض الرئيس «رايلا أودينجا» (جماعة لويـــو الإثنية)، متزعماً الحركة الوطنية البرتقالية و«التحالف الوطني العظيم».

وقد شـــهدت الانتخابات اتهامات مبكرة ومتكررة من المعارضة؛ بحدوث انتهاكات من المؤسّســـات الحكومية لصالـــح الرئيـــس والتحالف الحاكم، وطالـــت الاتهامات مفوضيـــة الانتخابات نفســـها، التي طالبهـــا «أودينجا» بالامتناع عن إعلان النتائج لحين التحقق من صحة تقارير مراكز الاقتراع ونتائجها.

وقد أســـفرت النتائـــج، التي أُعلنت في أغســـطس ٢٠١٧م، عن فوز الرئيس «كينياتا» بنسبة ٥٤٪، مقابل ٤٦٪ لـ«أودينجا»، ما أدى لاندلاع بعض أعمال العنف.

وبرغم شـــهادات بعثة الاتحاد الإفريقي وغيرها من البعثات الخارجية بنزاهة الانتخابات، وعدم وجود دلائل على تلاعبٍ مركزيٍّ أو محلي[٢]، رفض «أودينجا» قبول النتائج المُعلنة، واحتجّ عليها في المحكمة العليا. وفي حكم تاريخي لها؛ قضـــت المحكمة العليا بإلغاء النتائج وإجراء انتخابات جديدة في غضون ٦٠ يوماً؛ استناداً إلى ارتكاب اللجنة العليا للانتخابات مخالفات، وقال القاضي «ديفيد مارانجـــا»- وهو ينطق بالحكم الذي أيده أربعة قضاة (من أصل ســـتة)-: إنّ «إعلان فـــوز كينياتا باطل ولاغ»، وأضاف أنّ لجنة الانتخابات «فشـــلت أو أهملـــت أو رفضت إجـــراء الانتخابات الرئاسية بطريقة تتفق مع ما يمليه الدستور»[٣].

وقد طالب «أودينجا» بإدخال إصلاحاتٍ جوهرية على لجنة الانتخابات قبل الإعادة، وهو ما لم تتمّ الاستجابة له، وعلـــى إثر ذلك قرّر مقاطعة الانتخابات، الأمر الذي لاقى استجابةً لدى مؤيديه، فجاءت نسبة المشاركة في الإعادة ٣٩٪ تقريبـــاً، مقابل ٧٩٪ في الجولـــة الأولى، كما قامت لجنة الانتخابات- لأســـبابٍ أمنية- بإلغاء الانتخابات في أربع مقاطعات (من أصل ٤٧)، ونحو ٢٥ دائرة انتخابية[٤].

وقـــد أعلنت لجنة الانتخابات فـــوز الرئيس المنتهية ولايته «أوهورو كينياتا» بولايةٍ رئاسية جديدة، بعد حصوله على ٩٨,٢٪[٥].

وبعد وقـــتٍ قصيرٍ من إعـــلان فـــوز «كينياتا» كرّر «أودينجا» دعوته للعصيان المدني؛ لإرغام السلطات على إجراء انتخاباتٍ جديدة، وشـــرع المتظاهرون في إحراق إطارات السياراتٍ في مدينة «كيسومو» بغرب البلاد وفي حي «كيبيرا» الشـــعبي بنيروبي، ما رفع عدد القتلى الذي شـــهدته الانتخابات من أغســـطس إلـــى نوفمبر ٢٠١٧م إلى ٦٠ قتيـــلاً، ليُطل من جديدٍ شـــبح أحداث الفوضى والعنف فـــي ٢٠٠٧م، خاصّةً بعد تأييـــد المحكمة العليا صحة انتخابات «كينياتا»، الأمـــر الذي اعتبره المراقبون نتاج ضغوطٍ وتهديـــدات تعرّض لها القضـــاة، عزّز ذلك مقتـــل الحارس الخاصّ لنائب وزير العدل بالبلاد على يد مجهولين[٦].

---

(١) Ibid.

(٢) Mercy Wairimu,"Kenya Election Was Fair, No Sign Of Manipulation - Eac, Eu Observers", Star, at: https://www.the-star.co.ke. reviewed at 2017/12/1, (goo.gl/sNyG1X).

(٣) BBC News, "Kenya presidential election cancelled by Supreme court", at: http://www.bbc.com/news/world-africa-41123329. reviewed at: 30/11/2017.

(٤) Ibid. also: Kenya's election may turn nasty as the opposition disputes the count, the Economist, at: https://www.economist.com. reviewed at 2/12/2017, (goo.gl/uQwj6g).

(٥) Jason Burke, "Kenyan president declared winner of disputed election rerun", The Guardian. at: https://www.theguardian.com. reviewed at 2/12/2017, (goo.gl/r9ohjC).

(٦) The Guardian 20 November 2017, "Kenya

ثانياً: انتخابات دول وسط القارة: تأجيلات وتلاعبات قانونية دستورية:

كان من المفترض إجراء الانتخابات في (الكونغو الديمقراطية، والكونغو برازفيل، ورواندا)، لكن تمّ تأجيل الانتخابات الرئاسية في الكنغو الديمقراطية، وشهدت الدولتان الأخريان تلاعبات دستورية وتغييرات قانونية؛ لتمكين السلطات الحاكمة من البقاء في الحكم.

ففي الكونغو الديمقراطية:

أجلّت مفوضة الانتخابات إجراء الانتخابات الرئاسية- التي كان من المقرر عقدها في نهاية سبتمبر ٢٠١٧م- إلى أبريل ٢٠١٩م؛ بدعوى تنقية سجلات الناخبين وإعدادها، وتهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أنّ ذلك التأجيل حلقةٌ من حلقات التأجيل المتتالية للانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في نهاية ٢٠١٦م[١]، ثم في أعقاب ما سُمّي بـ«الحوار الوطني»، الذي حضرته الأطراف الحكومية وبعض المعارضة، تمّ توقيع اتفاقٍ لتأجيل الانتخابات لنهاية ٢٠١٧م[٢].

وقد برّر مؤيدو تأجيل الانتخابات الرئاسية تلك الخطوة بـ«نقص التمويل»، في ظلّ الحاجة لمراجعة السجلّ الانتخابي قبل الانتخابات وتنقيته، وتسجيل الراشدين الجدد (يُقدّر عددهم بـ٨ ملايين)، وقدّرت اللجنة أنّ المراجعة قد تستغرق ١٣ شهراً، ما يجعل إجراء الانتخابات في موعدها مستحيلاً[٣].

في المقابل: أكدت المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أنّ هذه الحجج تندرج ضمن «مخطط لإبقاءٍ دائم للرئيس الحالي في الحكم»، وصرّح المتحدث باسم «جبهة المواطن»، أكبر منصّة سياسية واجتماعية في الكونغو الديمقراطية، بأنّ جميع التبريرات التي تقدّمها الحكومة غير صحيحة، وهدفها فقط تبرير فترة رئاسية جديدة للرئيس «كابيلا»[٤]، حيث قضت- أيضاً- المحكمة الدستورية بأحقية الرئيس «كابيلا» في البقاء بالحكم لحين إجراء انتخاباتٍ جديدة[٥]، كلّ هذا يعزّز شكوك البعض في إمكانية سعي «كابيلا» لتغيير الدستور خلال تلك الفترة، وإزالة عقبة الفترتَيْن من الدستور[٦].

وفي الكونغو برازافيل:

أُجريت أول انتخابات تشريعية في ظلّ دستور ٢٠١٥م، والذي أُلغي بموجبه حاجز «العمر» و«عدد الولايات الرئاسية» للترشّح لانتخابات الرئاسة، وأُجريت الانتخابات لكلٍّ من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ (تتكون منهما الهيئة التشريعية).

بالنسبة لانتخابات الجمعية الوطنية: قدّم حزب «مؤتمر العمال الكونغولي» الحاكم مرشحين في ١٢٨ (من أصل ١٥١) دائرةً انتخابية في انتخابات ٢٠١٧م،

court upholds President Kenyatta's election victory", at: https://www.theguardian.com. (goo.gl/csVs56).

(١) Reuters, No Congo election until mid-2019, 2017/12/says electoral commission, reviewed 2 at: https://af.reuters.com/article/topNews/idAFKBN1CG1KO-OZATP

(٢) Bethany Allen-Ebrahimian, How Ballots Are Being Used to Delay the Congolese Election, Foreign Policy, at: http://foreignpolicy.com. (goo.gl/pJR9gB) ,2017/12/reviewed at 4.

(٣) Ibid.

(٤) Jason Burke, "Go Kabila go': new effort to oust DR Congo president despite fear of violence", at: ,2017/12/The Guardian. reviewed at 2 https://www.theguardian.com/world/2017/oct/02/go-kabila-go-new-effort-to-oust-drc-president-despite-fear-of-violence

(٥) Salam Solomon, "How Long Will DRC Allow President Kabila to Remain in Office?", VAO at: https://www. 2017/12/news, reviewed at 5 voanews.com/a/drc-kabila/3544137.html

(٦) John Mukum Mbaku, "The postponed DRC elections: the major players", Africa in focus Brookings, at: https://www.brookings.edu/blog. (goo.gl/bVsKZM) ,2017/12/reviewed at 5.

وهي نسبةٌ تفوق كثيراً منافسيها. وشاركت بعض أحزاب المعارضة الرئيسة بأعدادٍ قليلةٍ من المرشحين، كما شاركت معظم الأحزاب الصغيرة، والمرشحون المستقلون أيضاً، بدعمٍ مباشرٍ وتشجيعٍ من النظام والرئيس «ساسو نغيسو»، وفي كثيرٍ من الحالات كانت المنافسة على المقاعد بين أنصار الرئيس من نفس الحزب، وشهدت الانتخابات ترشح عشرين وزيراً وثلاثةٍ من أبناء الرئيس لعضوية البرلمان[١].

ويرجع ضعف مشاركة المعارضة لانقسامها حول جدوى المشاركة، في ظلّ ارتفاع رسوم الترشح للانتخابات، والتعقيدات الإدارية والمالية للترشح، وفي ظلّ عدم شرعية إعادة انتخاب الرئيس «ساسو نغيسو» لفترةٍ رئاسيةٍ جديدة في انتخابات مارس ٢٠١٦م[٢].

أُجريت انتخابات مجلس النواب في ١٦ يوليو ٢٠١٧م، وحسب بيانات الداخلية؛ بلغت نسبة المشاركة ٤٤٪، وبرغم انعدام المنافسة- تقريباً- بين الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى؛ شهدت الانتخابات اتهامات من بعض المرشحين للجنة الانتخابية بمحاباة منافسيهم من الحزب الحاكم، أدت في بعض الحالات لإعادة الانتخابات، كما أدت أعمال العنف إلى عدم التصويت في ٨ (من أصل ١٤) دوائر انتخابية بمقاطعة «بول ماليبو» بالجنوب الشرقي، والإبقاء على عضوية أعضاء البرلمان عن تلك الدوائر.

وقد أسفرت جولتا الانتخابات عن فوز الحزب الحاكم بـ٩٠ مقعداً (من أصل ١٥٢)[٣]، وعلى حين لم يفز ثلاثة من الوزراء الذين ترشحوا للانتخابات؛ فاز أبناء الرئيس «ساسو نغيسو» الثلاثة بمقاعد في البرلمان[٤].

ولم يختلف الحال في مجلس الشيوخ، الذي جرت انتخاباته غير المباشرة في ٣١ أغسطس ٢٠١٧م، على ٦٦ مقعداً، فاز حزب العمل الحاكم بـ٤٤ مقعداً، وفاز بمعظم المقاعد المتبقية أحزابٌ أخرى مؤيدة للحكومة أو المرشحون المستقلون، ولم تفز أحزاب المعارضة بسوى مقعدَيْن. وبهذه النتائج سيطر «حزب العمل الكونغولي» على رئاسة الجمعية الوطنية وجميع المناصب الرئيسة فيه؛ عدا زعامة المعارضة[٥]!

وفي رواندا:

جرت الانتخابات الرئاسية في ٤ أغسطس ٢٠١٧م، وهي ثالث انتخابات متعددة المرشحين، وأول انتخابات بعد إقرار دستور ٢٠١٥م، والذي بمقتضاه صار بمقدور «بول كاجامي» الترشح لفترةٍ رئاسيةٍ ثالثة بعد إقرار تعديلات دستورية في استفتاءٍ عام، حظيت بنسبة تأييدٍ ٩٨٪ من الأصوات، ما دعَا المعارضة ودبلوماسيّين غربيّين للتشكيك في نزاهة الاستفتاء.

وبرغم إقرار التعددية الحزبية ووجود تسعة أحزاب؛ فإنه لا توجد في رواندا معارضة حقيقية، فحزب «الجبهة

(١) Trésor Kibangula, “Carte: les principaux duels des législatives au Congo-Brazzaville”, Jeune Afrique, 13 July 2017, at: http://www.goo.) ,2017/12/jeuneafrique.com. reviewed at 5 .(gl/CeCFjR

(٢) Trésor Kibangula, “Législatives au Congo-Brazzaville: « J’y vais… j’y vais pas ?»”, Jeune ,2017/12/Afrique 05 juillet, 2017. reviewed at 5 a la: https://translate.google.com/?hl=ar#fr/ar/20a%20%2F2017%2F12%revise%20au%205la%3A
see also, Africa News, “Congo: Second round of legislative polls amid opposition boycott”, at: http://www.africanews.com. reviewed at .(goo.gl/c7kxTx) ,2017/12/7

(٣) حول تفاصيل النتائج؛ راجع: http://archive.ipu.org/parline-e/reports/2071_E.htm

(٤) Le Monde Afrique., “Au Congo-Brazzaville, victoire sans surprise du parti de Denis Sassou Nguesso aux legislatives”, Le Monde Afrique, at: http://www.lemonde.fr/afrique. ,2017/8/at 3 .(goo.gl/GmK8rJ) ,2017/12/reviewed at 12

(٥) حول نتائج مجلس الشيوخ وتوزيع المناصب الرئيسة في اللجان؛ راجع: http://www.congoactuel.com/liste-des-resultats-definitifs-des-elections-senatoriales-du-31-juillet-2017
http://www.congoactuel.com/senatoriales-2017-la-majorite-presidentielle-rafle-tous-les-sieges-de-brazzavill

الوطنيـــة الرواندية» بزعامة «بول كاجامي»، بتشـــكيلاته المتشعّبة إلى أصغر القرى، يسيطر على الحياة السياسية. وقد امتنعت ثمانية أحزاب عن طرح مرشحين للرئاسة في مواجهة «كاجامي»، وأعلن معظمها دعمه وتأييده للرئيس.

وقد تمثّل المنافسان الرئيســـان في مرشحَيْن اثنَيْن مغمورَيْن سياســـيّاً: «فرانك هابينيز» زعيم حزب «الخضر الديمقراطي»، والمرشـــح المستقل «فيليب مبايمانا» وهو صحافي، قضى نصف حياته في فرنســـا وبلجيكا، واسمه مجهـــول لدى الروانديّيـــن الذين لم يســـمعوا به إلا منذ أســـابيع قليلة؛ ما جعل ترشّـــحه مثار تندّر الجماهير في رواندا وبعض المراقبين.[١]

وبالرغم من فارق الإمكانات بين المرشحين؛ اشتكى منافسَـــا «كاجامي» من أنه لم يُتح لهمـــا الوقت الكافي- خلال الحملة الانتخابية التي اســـتمرت ثلاثة أســـابيع- لجمع المال وتنظيم مؤتمرات لتعريف الشـــارع الرواندي بهما بشكلٍ أفضل، ومن تضييق السلطات المحلية عليهما، وترهيبها لمؤيديهما.

وعلى صعيد الترشح أيضاً؛ تمّ منع «توماس ناهيمانا»، وهو قسّ كاثوليكـــي مثير للجدل، من دخـــول البلاد إثر إعلانه نيته للترشّـــح في مواجهة الرئيـــس «كاجامي»[٢]. وكذلـــك لم يُســـمح لـ«ديانا رويجارا» الشـــابّة ذات الـ٣٥ عامـــاً، وابنة أحد أثرى رجال الأعمال الروانديّين، بخوض سباق الرئاسة، ففي أعقاب إعلان «رويجارا» نيّتها للترشّح وشـــنّها هجوماً لاذعاً على «كاجامي»، متهمّةً إيّاه بالفساد وقمع المعارضيـــن والوقوف وراء مقتل والدها، والاختفاء القســـري للناشطين، تسربت على شـــبكة الإنترنت صورٌ عارية لـ«رويجارا»، ثم تمّ إقصاؤها وآخرين[٣] من السباق الانتخابـــي بدعوى عدم جمعها لمـــا يكفي من التوقيعات الصحيحة المؤهلة للترشـــح[٤]، كما تـــمّ اعتقالها وأمها وأختها بعـــد الانتخابات، ووُجّهت لها تهـــمٌ؛ منها التهرب الضريبـــي والتحريـــض على النظـــام والتزويـــر[٥]. وقد وجّهت العديد من المنظمات الدولية والحقوقية انتقادات للانتخابات التي جرت في البلاد، والممارســـات القمعية للنظام في مواجهة معارضيه[٦].

ثالثا: انتخابات دول غرب إفريقيا: مفاجآت وتدخلات وتحولات:

أُجريت الانتخابات، البرلمانية أو الرئاســـية، خلال ٢٠١٧م، في: (السنغال، وليبيريا، وجامبيا).

في جامبيا:

لمّا كانت الانتخابات الرئاســـية فـــي جامبيا- التي أُجريـــت في الأول من ديســـمبر ٢٠١٦م- قد اســـتمرت أحداثها ونتائجها معلقةً حتى يناير ٢٠١٧م؛ فقد تمّ تناولها أيضاً في الإطار الزمني لهذا المقال.

ولعلّ من دوافع تناول انتخابات جامبيا- أيضاً-: أنها حملت مفاجأة، تمثّلت في فوز مرشـــح تحالف المعارضة

(١) All Africa, Rwanda: Ex-Journalist to Face 2017/2/President Kagame in August Poll, 6 at: http://allafrica.com/ ,2017/12/reviewed at 12 .stories/201702070335.html

(٢) The East African, "Rwanda denies ,2017/4/controversial priest entry again", at: 24 at: http://www.theeastafrican.co.ke. reviewed at .(goo.gl/GzHPH3) ,2017/12/12

(٣) VAO News, "Three Rwandan Presidential Candidates Disqualified Amid Criticism", at: https://www.voanews.com. 2017/7/7 .(goo.gl/UwLXiD) ,2017/12/reviewed at 12

(٤) Tom Gardner, Rwanda is like a pretty girl with a lot of makeup, but the inside is dark and dirty", the Guardian at 4 August 2017, at: https://www. ,2017/12/theguardian.com. , reviewed at 12 .(goo.gl/j5qDAp)

(٥) Jason Burke, Rwandan president's challenger charged with inciting insurrection, The Guardian, at: https://www.theguardian.com. ,2017/10/4 .(goo.gl/ECfLFB) ,2017/12/reviewed at 12

(٦) Human Rights Watch, "Rwanda: Politically reviewed ,2017/7/Closed Elections", at 14 at: https://www.hrw.org/ ,2017/12/at 12 rwanda-politically-closed-/18/08/news/2017 elections

«أداما بارو» على الرئيس المنتهية ولاياته العديدة «يحيى جامع»، والذي كان قد وصل إلى سدّة الحكم في أعقاب انقلابٍ عسكريٍّ عام ١٩٩٤م، وترجع المفاجأة- في جانبٍ منها- إلى أنّ تلك المرّة تعدُّ المرّة الأولى التي تنتقل فيها السلطة في جامبيا بالانتخابات الشعبية منذ الاستقلال في ١٩٦٥م، أخذاً في الاعتبار تصريح الرئيس «جامع» أنه يطمح أن يُعينه الله لحكم البلاد لمدة مليار عام، وما صاحب الانتخابات من تصريحاتٍ وممارسات، تشير في مجملها إلى السعي إلى قمع المعارضة[١]، واستخدام موارد الدولة وهيمنتها على وسائل الإعلام للتأثير في النتيجة، حيث أكد «جامع» أنّ الاحتجاجات بعد الانتخابات لن يتمّ التسامح معها، كما تمّ حظر تطبيقات المراسلة المتنقلة، مثل «واتساب» و«فايبر»، في الفترة السابقة للانتخابات، وخلال الانتخابات تمّ أيضاً منع الوصول إلى الإنترنت والمكالمات الهاتفية الدولية، وحُظر على المراقبين الدوليّين من الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مراقبة الانتخابات، ولكن سُمح لعددٍ قليلٍ من مراقبي الاتحاد الإفريقي بالوصول لها[٢].

وقد تنافس في الانتخابات ثلاثة مرشحين: الرئيس «يحيى جامع» عن حزب «التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والبناء»، وهو الحزب الحاكم المهيمن منذ ١٩٩٦م، الثاني: «أداما بارو» مرشح «تحالف المعارضة» الذي ضمّ ثمانية أحزاب معارضة، الثالث: «ماما كندة» عن حزب «مؤتمر جامبيا الديمقراطي»[٣].

حصل «بارو» في النتائج النهائية على ٤٣,٣٪ من إجمالي الأصوات والأغلبية، تلاه «جامع» ٣٩,٦٪، وبالمركز الثالث «ماما كندة» ١٧,١٪[٤].

وبرغم اعترافه عشية الانتخابات بهزيمته، وإعرابه عن استعداده للتعاون مع الرئيس الجديد، نكص «يحيى جامع» بعد أسبوع عن اعترافه بالهزيمة، وطالب بإعادة الانتخابات في ظلّ لجنة انتخابية «تخشى الله»، ما أدى إلى تصاعد الأحداث وتوترها على الساحة الداخلية، وإلى تداعياتٍ إقليمية ودولية.

فعلى الصعيد الداخلي؛ أعربت العديد من قوى المجتمع المدني والمؤسّسات رفضها إعادة الانتخابات، مطالبةً «جامع» بتسليم السلطة، ومهددةً بالإضراب العام. صاحب ذلك مخاوف من اندلاع أعمال عنفٍ بين أنصار جامع وخصومه، ما أدى إلى فرار العديد إلى دول الجوار (السنغال، غينيا بيساو).

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي؛ أدانت (الإيكواس)، وكذلك الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن، مساعي «جامع» للتملّص من النتائج، وبرغم الوساطات العديدة رفيعة المستوى لتسوية الأزمة ظلّت المشكلة تتفاقم لتمسّك كلّ طرفٍ بموقفه، ما دعَا دول «الإيكواس» إلى تحريك بعض وحداتها العسكرية تجاه «جامبيا» لإجبار «جامع» على احترام النتائج، وهو ما أدى في النهاية إلى رضوخه في ٢١ يناير ٢٠١٧م، وقبوله الخروج الآمن إلى منفى خارجي بواسطة «الإيكواس»، لتبدأ حقبةٌ جديدة في تاريخ البلاد؛ قاعدتها وأحد معايير تقييمها تصريح الرئيس المنتخب ووعوده بـ«توحيد الأمّة المنقسمة» و«تعزيز وتوطيد الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، لشعبنا»، وأنه سوف يشكّل حكومة انتقالية مؤقتة تتألف من أعضاء من تحالف المعارضة، وسوف يتنحى عن الرئاسة في غضون ثلاث سنوات[٥].

---

(١) BBC News, "Gambia's Jammeh loses to Adama Barrow in shock election result", at: 2017/12/2, at 14 reviewed/12/2017/, at: http:// www.bbc.com/news/world-africa-38183906.

(٢) Ibid.

(٣) Jollof News, "Gambia 2016: Candidates 2016/11/Begins Election Campaign", at 14 reviewed/12/2017/, at 14 at: https://jollofnews.com/2016/11/14/gambia-2016-candidates-begins-election-campaign.

(٤) BBC News, "Gambia's Jammeh loses to Adama Barrow ….", op.cit.

(٥) BBC News, "Ex-President Yahya Jammeh leaves The Gambia after losing election", at: 2017/1/22, at 14 reviewed/12/2017/, at: http://

وفي ٦ أبريل ٢٠١٧م أُجريت الانتخابات البرلمانية في جامبيا (تُعَدُّ الأولى في عهد الرئيس الجديد «بارو»)، وقد خاض الانتخابات تسعة أحزاب إضافةً إلى المستقلين[١]، وأسفرت عن فوز «الحزب الديمقراطي المتحد» بـ٣١ مقعداً (من إجمالي ٥٣)، تلاه حزب «المؤتمر الديمقراطي الجامبي» بزعامة «ماما كندة» بخمس مقاعد؛ متساوياً مع حزب «المصالحة الوطنية»، وحزب «التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والبناء» (الحزب الحاكم السابق)، الذي فقد ٣٨ من مقاعده السابقة في البرلمان، وهو ما اعتبره البعض بمثابة توابع لنتائج الانتخابات الرئاسية، وتجسيداً لأحد ملامح الحياة السياسية في معظم أنحاء قارة إفريقيا، وهو هيمنة الحزب الحاكم على المؤسّسات السياسية المختلفة[٢].

وفي السنغال:

جرت الانتخابات البرلمانية في ٣٠ يوليو ٢٠١٧م لاختيار أعضاء البرلمان (١٦٥ عضواً)، بعد أن كان مقرّراً إجراؤها مطلع الشهر نفسه.

وقد سعى ائتلاف الأحزاب التي تدعم الرئيس «سال» إلى الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٢م، وترأس رئيس الوزراء «محمد ديون» قائمة المرشحين الوطنيّين للائتلاف.

وفي المقابل؛ وصلت مشاورات المعارضة، لإقامة ائتلافٍ وقائمةٍ موحدة لخوض الانتخابات، إلى طريقٍ مسدود بنهاية مايو ٢٠١٧م، وذلك لعدم الاتفاق على مَن يترأس قائمة مرشحي الائتلاف[٣]، الأمر الذي عزّز فرص الرئيس «سال» في الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية، وتعزيز سلطاته خلال السنتَيْن المتبقيتَيْن من ولايته بفوزٍ مريحٍ على المعارضة[٤].

وقد تنافست ٤٧ قائمةً لأحزابٍ وتحالفاتٍ حزبية (مقابل ٢٤ قائمةً فقط تنافست في الانتخابات التشريعية ٢٠١٢م)، أبرزها قائمة التحالف الرئاسي «بينو بوك ياكار»، التي يوجد على رأسها- على المستوى الوطني- رئيس الوزراء «محمد بون عبدالله ديون»، وجاء رئيس الجمعية الوطنية «مصطفى نياس» على رأس قائمة، فيما قاد وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط «أمادو با» قائمةً أخرى، ولم يحل سجن عمدة داكار «خليفة صال» (على خلفيّة اتهامه في قضية فساد واختلاس أموال عمومية- وفق وجهة نظر الحكومة-، فيما ترى المعارضة أنّ ما قامت به السلطات هو مجرد تصفية حسابات سياسية، وإقصاء لكلّ منافسٍ محتمل في الرئاسيات القادمة) دون ترشحه على رأس قائمة تحالف عدة أحزاب، كما شهدت هذه الانتخابات عودة الرئيس السنغالي السابق «عبدالله واد» (٢٠٠٠-٢٠١٢م) إلى الساحة السياسية، حيث سعى المعارض ذو الـ٩١ عاماً إلى نيل مقعدٍ في البرلمان على رأس تحالفٍ حزبي آخر[٥].

وكانت العملية الانتخابية قد شهدت بعض العراقيل الإدارية، من بينها: تأخر حصول الكثيرين على البطاقات الانتخابية، ما دعَا المجلس الدستوري إلى السماح بالإدلاء بالأصوات استناداً إلى إثباتات الهوية الأخرى، الأمر الذي اعتبرته قوى المعارضة انتهاكاً للقواعد الانتخابية، وتدخلاً من المجلس الدستوري في غير اختصاصه في ظلّ وضوح قواعد الانتخاب التي تنصّ على أنه: «لا

---

(١) Africa News, "239 candidates to contest for Gambia's 53 parliamentary seats in April", at: 30 ,2017/3/14 at: http://www.africanews.com. reviewed at 14 ,2017/12/ (goo.gl/JntnLb).

(٢) Barrow's party wins Gambia parliamentary election", at: 7 ,2017/4/ ,2017/12/reviewed at 14 http://www.dw.com/en/barrows-party-wins-gambia-parliamentary-election/a-38339340

(٣) Edith Ngcobo, "Senegal – A divided opposition 2017/6/for the legislative election", at: 30 at: https://www.cnbcafrica.com. reviewed at 14 ,2017/12/ (goo.gl/ZYrhwk).

(٤) DV, "Senegal's ruling coalition wins large majority"., at 5 ,2017/8/ at: http:// goo.) ,2017/12/www.dw.com/en. reviewed at 14 (gl/yGQbNE.

(٥) Edith Ngcobo, op.cit.

.www.bbc.com/news/world-africa-38706426

انتخاب دون بطاقة الهوية والبطاقة الانتخابية»[١].

ولم يغب دَوْر الطرق الصوفية والحركات الإسلامية عن المشهد الانتخابي، وإن تفاوتت الأدوار والمواقف؛ ما بين توجيهٍ وإرشاد، وحياد، ومساندة ودعم[٢].

وقد أسفرت النتائج عن هيمنة قائمة ائتلاف الحزب الحاكم على ١٢٥ مقعداً (من ١٦٥) محتلاً المرتبة الأولى، وجاء في المقام الثاني الائتلاف الذي يتزعمه الرئيس السابق «واد» بـ١٩ مقعداً، ثم ائتلاف «خليفة صال» بـ٧ مقاعد، وتوزعت بقية المقاعد على ائتلافاتٍ وأحزاب أخرى، في حين خرج أكثر من ثلاثين حزباً وائتلاف حزبي صفراً من المقاعد، ما يجعل شرعية بعض تلك الأحزاب السياسية ومردودها الاجتماعي موضع تساؤل[٣].

وعقب إعلان النتائج؛ أعلن الائتلاف المعارض بقيادة «خليفة صال» الرفض القاطع للنتائج على مستوى مقاطعة مدينة داكار التي تعطي الفوز للائتلاف الحاكم، مطالباً المجتمع بعدم الاستجابة لتزوير النتائج وتصريحات الحكومة، معتبراً الأمر تراجعاً ديمقراطيّاً، وشهدت مدينتا داكار وطوبى- معقلا المعارضة والقوة الديموغرافية- توتراً وتصعيداً سياسيّاً، وصل أحياناً إلى حدّ استخدام لغة العنف السياسي، الموجودة بهما، وما تحظى به «العاصمة» من رمزٍ سياسي، و«طوبى» من تأييدٍ ديني[٤].

وفي ليبيريا:

أُجريت انتخابات عامّة في ١٠ أكتوبر ٢٠١٧م، لانتخاب رئيس يخلف الرئيسة المنتهية ولايتها «إلين جونسون سيرليف»، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، بعد فترتَيْن رئاسيتَيْن.

وأظهرت نتائج الجولة الأولى من التصويت حصول «جورج ويا» (لاعب كرة القدم) مرشح حزب المعارضة الرئيسي «الائتلاف من أجل التغيير الديمقراطي» على ٣٨,٤٪ من الأصوات؛ مقابل ٢٨,٨٪ لصالح «جوزيف بواكاي» نائب الرئيسة المنتهية ولاياتها ومرشح حزب «الوحدة» الحاكم، وجاء في الترتيب الثالث «تشارلز ووكر برومسكين» من حزب «الحرية» بـ٩,٦٪[٥].

وقد أقرّ البيان الأوليّ للبعثة الأوروبية لمراقبة الانتخابات، الصادر في أكتوبر ٢٠١٧م، بسلمية الانتخابات بصفةٍ عامّة، مع الإقرار بوجود بعض الانتهاكات، قام بها موظفون عموميون، أعاقت المساواة بين المتنافسين، كما تلقّت البعثة ادعاءات بشأن الاستخدام غير المتكافئ لموارد الدولة والدعاية الانتخابية، علاوةً على ارتفاع معدّلات شراء الأصوات بالهدايا المادية، خاصّةً في المناطق الريفية والشعبية.

وبالنظر لعدم حصول أيّ مرشح على أغلبية في الجولة الأولى؛ تمّ إجراءُ جولةٍ ثانية بين المرشحَيْن الرئيسيَّيْن: «جورج ويا» و«جوزيف بواكاي»، في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧م، بعد أن كان من المقرر إجراؤها في ٧ نوفمبر، ولكن تمّ تأجيلها بعد تقدّم مرشح المركز الثالث «برومسكين» بطعنٍ ورفضته المحكمة العليا[٦].

وقد استثمر المرشحان لانتخابات الإعادة تلك الفترة في عقد تحالفاتٍ مع الجماعات والأحزاب القائمة في البلاد؛ سعياً لحسم نتيجة الانتخابات بنسبةٍ مريحة[٧].

---

(١) DV, "Senegal's ruling coalition wins large parliamentary majority", op. cit.

(٢) هارون باه، الانتخابات التشريعية السنغالية ٢٠١٧: قراءة في التحولات والمكاسب، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٧/٨/٢١م، روجع في ٢٠١٧/١١/٣٠م، على الرابط: http://cmerc.ma/index.php/2013-10-15-06-00-59.html

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق، وانظر: DV, "Senegal's ruling coalition wins large parliamentary majority", op.cit,

(٥) Africa News, "2017 Review: African presidential elections [2] Liberia, Angola and Somaliland", at: http://www.africanews.com. reviewed at 2017/12/18, (goo.gl/VgQhT7).

(٦) Ibid.

(٧) Brooks Marmon, "Liberia will hold its presidential election next week. Here's what you need to know", The Washington Post at: https://www.washingtonpost. ,2017/12/19

وقد أسفرت انتخابات الإعادة، التي أُجريت في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧م، عن فوز «جورج ويا» على منافسه «بواكاي»، وبات عليه مواجهة العديد من التحديات الموروثة عن النُّظُم والحكومات السابقة؛ أبرزها تراجع ثقة الشعب في الحكومة ووعودها، ونقص التمويل والاستثمارات اللازمة للتنمية[١]. ولعله مما قد يساعد «وايا» في مهمّته- أو يزيد من تعقيدها- موجة التفاؤل المصاحبة لانتخابه، والتي يمكن أن تعطيه مساحة من الوقت- النظام أحوج ما يكون لها- لترتيب أوضاعه، وفي المقابل يمكن أن تمثّل مزيداً من الضغوط بفعل الآمال المعلقة على الرئيس الجديد، والميراث الثقيل للنظام الذي يتعيّن عليه مواجهته.

وتعدُّ تلك الانتخابات أول انتخابات تُشرف عليها لجنة الانتخابات الوطنية، وتديرها مؤسّسات الدولة وقوات الأمن الوطني بالكامل، منذ انتهاء الحرب الأهلية عام ٢٠٠٣م.

رابعاً: الانتخابات في دول الجنوب.. تبادل أدوار وتغيير الوجوه:

شهدت دولتان فقط بالجنوب الإفريقي (ليسوتو، وأنجولا) إجراء انتخابات، عامّة في الأولى، وتشريعية رئاسية في الثانية، خلال فترة الرصد بهذا المقال، ويمكن القول بأنّ السمة الرئيسة لنتائج الانتخابات في الدولتَيْن هي تبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة في ليسوتو، وتغيّر الوجوه الحاكمة مع بقاء هيمنة الحزب الحاكم في أنجولا.

ففي ليسوتو:

وفي أعقاب التصويت بسحب الثقة من رئيس الوزراء «باكاليثا موسيسلي»؛ تقدّم الأخير بطلبٍ إلى ملك البلاد بحلّ البرلمان والدعوة إلى انتخاباتٍ مبكرة، رافضاً خيار التنازل عن منصبه لنائبه وبقاء البرلمان والحكومة، وبموافقة الملك على حلّ البرلمان تمّت الدعوة إلى انتخاباتٍ برلمانية مبكرة.

كان «باكاليثا موسيسلي»، زعيم حزب «المؤتمر الوطني»، قد تولّى منصبه في فبراير ٢٠١٥م بعد فوزه في الانتخابات العامّة على رئيس الوزراء الأسبق «توم ثابان» زعيم حزب «وفاق كل الباسوتو»[٢].

جرت الانتخابات البرلمانية في ٣ يونيو ٢٠١٧م؛ لانتخاب جميع أعضاء الجمعية الوطنية (١٢٠ عضواً)، شارك فيها ٢٩ حزباً وائتلافاً حزبيّاً، وبعض المستقلين، وفاز حزب المعارضة «وفاق كل الباسوتو» بقيادة «ثابان» بـ٤٨ مقعداً؛ مقابل ٣٠ مقعداً لحزب «المؤتمر الوطني» بزعامة «موسيسلي»، وجاء حزب «مؤتمر ليسوتو» ثالثاً بـ١١ مقعداً، وحزب «تحالف الديمقراطيّين» ٩ مقاعد، وحزب «حركة التغيير الاقتصادي» ٦ مقاعد، وحزب «باسوتو الوطني» ٥ مقاعد، و«الجبهة الشعبية للديمقراطية» ٣ مقاعد، وتوزعت خمسة مقاعد على خمسة أحزاب، بواقع مقعدٍ لكلّ حزب، في حين أُعلنت ثلاثة مقاعد خاليةً لوفاة الفائزين بها[٣]، في المقابل لم يحصل المستقلون وأكثر من ١٧ حزباً وائتلافاً حزبيّاً على مقاعد[٤].

---

(١) Agnieszka Paczynska, "No matter who replaces Ellen Johnson Sirleaf as Liberia's president, these four challenges loom", The Washington Post, 13/11/2017, reviewed at 19/12/2018.com. (goo.gl/f9eSKT).

(٢) News24, "Lesotho votes in third election in 7 years", 6/2/2017, reviewed at 17/12/2017, at: https://www.news24./com/Africa. (goo.gl/HmQfyC).

(٣) Lesotho Times "Final elections tally announced", 6/2/2017, reviewed at 17/12/2017, at: http://www.lestimes.com/final-elections-tally-announced.

(٤) IOL, "Thabane wins most seats in Lesotho elections", 6/2/2017, reviewed at 17/12/2017, at: https://www.iol.co.za/news/africa. (goo.gl/TuHc65).
See also: BBC News, "Lesotho election: Thomas Thabane's ABC defeats Mosisili's DC", 7/6/2017, reviewed at 17/12/2017, at: http://www.bbc.com/news/world-africa-40185357

وقد أعلن حزب «وفاق كل الباسوتو» عن عزمه تشكيل حكومة ائتلافية مع كلٍّ من «تحالف الديمقراطيّين» وحزب «باسوتو الوطني»؛ مقابل دعواتٍ أخرى لتشكيل حكومة وحدة وطنية للحفاظ على الاستقرار الوطني، وبرغم اغتيال زوجته بالرصاص في ١٤ يونيو ٢٠١٧م؛ أدى «ثابان» اليمين رئيساً للوزراء في ١٦ يونيو[١].

وفي أنجولا:

أُجريت الانتخابات التشريعية في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧م، وحسب النظام الانتخابي يصبح المرشح الأول للحزب الفائز رئيساً للبلاد، لذا كان من المتوقع أن يكون الرئيس «دوس سانتوس» على رأس قائمة مرشحي الحزب الحاكم «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» (مبلا)، إلا أنّ الأخير أعلن عدم رغبته للترشح مع احتفاظه برئاسة الحزب، وتمّ اختيار «جواو لورينزو» وزير الدفاع ونائب الرئيس- والمعروف بولائه للرئيس «سانتوس»- ليكون المرشح الأول للحزب وبالتالي المرشح للرئاسة[٢]. وبرغم خسارته ٢٥ مقعداً من حصته في البرلمان السابق؛ حصد حزب «مبلا» أغلبية مقاعد البرلمان بحصوله على ١٥٠ مقعداً (من إجمالي ٢٢٠)، وجاء حزب «الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا التام» (يونيتا) في المركز الثاني بـ٥١ مقعداً، بزيادة ١٩ مقعداً عن نصيبه السابق، وفي المركز الثالث ائتلاف «التقارب الواسع من أجل إنقاذ أنجولا» بـ١٦ مقعداً، وحصل حزب «التجديد الاجتماعي» على مقعدَيْن، بينما حصل حزب «الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا» على مقعدٍ واحد[٣].

وقد اعترضت بعض أحزاب المعارضة، وفي مقدمتها «يونيتا»، على النتائج، وطعنت عليها متهمةً الحكومة والحزب الحاكم بتزييف إرادة الناخبين، إلا أنّ المحكمة الدستورية قضت في ١٣ سبتمبر ٢٠١٧م بصحة الانتخابات ورفض الطعون[٤].

ولا شك بأنّ امتلاك الرئيس الجديد أغلبية الثلثين (٦٨٪) من مقاعد البرلمان يمثّل عنصر دعم رئيسٍ له في مستهل ولايته الأولى خلفاً للرئيس «سانتوس»، ولا شك أيضاً بأنّ خسارة الحزب الحاكم لـ٢٥ مقعداً لصالح المعارضة واتهامات المعارضة للحكومة برغم ذلك بالتزوير، تحمل دلالات احتقان وتراجع في شعبية الحزب الحاكم في الشارع الأنجولي[٥]، ويتبقى السؤال: هل سيظل «لورينزو» ملتزماً سياسات «سانتوس» وظلّه؛ أو سيخطّ له مساراً مغايراً يحقق بعض طموحات الشعب الأنجولي؟

خامساً: الانتخابات في إفريقيا: العوارض والقيود:

كشفت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي شهدتها إفريقيا عام ٢٠١٧م، عن استمرار مجموعة من العوارض والقيود والانتهاكات المصاحبة للانتخابات، الجامع المشترك بينها هو: تطويع الآليات الديمقراطية لتلبية رغبة رؤساء النُّظُم والأحزاب الحاكمة في البقاء في السلطة.

---

(١) Ismail Akwei, “Devastated’ Lesotho PM inaugurated after fatal shooting of wife”, Africa at: http://www.africanews. 2017/06/News at: 16 .(com. (goo.gl/GhqSpN

(٢) Africa News,“2017 Review: African presidential elections [2] Liberia, Angola and Somaliland”, at: http://www.africanews.com. reviewed at .(goo.gl/N7kxH6) ,2017/12/18

(٣) BBC, “Angola’s ruling MPLA wins parliamentary election, commission says”, at at: http:// ,2017/12/reviewed at 17 ,2018/8/25 www.bbc.com/news/world-africa-41052544

(٤) Angola’s Constitution Court rejects appeal to annul election results Read more at: https://www.standardmedia. .(co.ke. (goo.gl/jJkEUh
See also, Daily Nation, “Angola’s new era as 2018/8/Kenyan poll row ends in court”, at 27 at: http://www.nation.co.ke. reviewed at .(goo.gl/WyPKs2) ,2017/12/17

(٥) Africa News, “Angola’s ruling MPLA won August 23 polls by 61% – final results”, at at: http://www.africanews.com. 2017/9/6 .(goo.gl/jBDT4Q) ,2017/12/reviewed at 17

ويمكن إجمال أبرز القيود والانتهاكات فيما يأتي[1]:

١- الشـروط والممارسات الدسـتورية أو القانونية غيـر المألوفة، التي تسـتهدف الحدّ من المشـاركة، أو الحيلولة دون ترشـح شـخصٍ أو حزبٍ بعينـه، أو إزالة عقبات تحول دون ترشـح القابض على السلطة مرةً ثالثة ورابعة؛ فالنصوص الدسـتورية والمؤسّسـات القانونية (المحاكـم)، كما يتبيـن في تجربة دول وسـط إفريقيا وغيرها، يسهل التلاعب بها والحيلولة دون تطبيقها؛ بزعم عدم وفـرة التمويل اللازم (نموذج الكونغو الديمقراطية)، أو بتعديلهـا- لإزالة القيود التـي تحول دون رغبة النُّخب الحاكمة في مواصلة الحكم- على نحو ما تمّ في (رواندا، والكونغو برازافيل)، أو بإجبار المؤسّسات المعنية- ترغيباً وترهيباً- على الإقرار بالأمر الواقع (نموذج محاكم كينيا، والكنغو الديمقراطية).

٢- التلاعب في الجداول الانتخابية وأسلوب تسجيل الناخبيـن، على اختلافٍ في حجم التلاعب، ومدى تأثيره في النتائج، على نحو ما أشـرنا في انتخابات (السنغال)، وكذا التحجج بتنقيتها لتأجيل انتخابات (الكونغو).

٣- المشـكلات الفنية التـي ترتبط بطبيعـة النُّظُم الإدارية والهيئات المشرفة على الانتخابات، ومدى كفاءتها فـي إدارة العملية الانتخابية، ومدى اسـتقلالها وحيادها، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنّ أحد الملامح الأساسية للانتخابات في إفريقيا هي عدم كفاءة الأجهزة القائمة على إدارتها وافتقارها للكفاءة، علاوةً على عدم استقلالها، ولعل في النموذج (الكيني)، والضغوط التي تعرضت لها المحكمة العليـا، وكذلك إلغـاء الانتخابات في بعـض المقاطعات والدوائر في كلٍّ من (الكونغو برازفيل، وكينيا)، شواهد على تلك الظاهرة التي تعرفها معظم انتخابات القارة.

٤- عدم كفاية عدد المراقبين الدوليّين في ظلّ العدد الكبير للجان الانتخابية على مسـتوى الدولة٥٠، وصعوبة التغلـب على تلك العقبـة؛ لما يتطلبه ذلـك من نفقاتٍ باهظة ومتطلبـات تأمين وحماية المراقبين، وهو ما يثير التساؤل حول مدى جدية المراقبة الدولية للانتخابات في البلـدان الإفريقية، وخصوصاً مـن المنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها الاتحاد الإفريقي، في ظلّ ما كشـفت عنه انتخابات (كينيا) التي وصفتها بعثـة المراقبة الإفريقية بالنزاهـة والشـفافية، فـي حين حكم القضـاء الكيني بإعادتها؛ لنقيض الأسباب التي ذكرتها بعثة المراقبة!

٥- المنـاخ والممارسـات المصاحبـة للحمـلات الانتخابيـة، وتتمثل أهمّ الانتهاكات في: عمليات التضييق على الأحزاب والمرشحين المعارضين للنظام الحاكم في حقهـم في الاتصال بناخبيهم أو عقـد اللقاءات، وكذلك التحيّز الواضح في استخدام الأدوات الإعلامية المملوكة للدولة لصالـح المرشـحين التابعيـن أو الموالين لها، والتضييق على المعارضين (نموذج جامبيا).

٦- ويرتبـط بالمناخ والبيئـة الثقافية كذلك: ظاهرة التصويت القائـم على الإثنية والروابـط القَبَلية، وكذلك تداخل الجماعات الدينية والروحية في الشؤون السياسية، التي ما زالت تمثّل ظاهرةً من الظواهر الرئيسة في مختلف نمـاذج الانتخابات الإفريقية، سـواء في ذلك من أحرزت تقدّماً في سـلّم الإجراءات الديمقراطية (تعددية حزبية، انتخابات دورية، تبادل سلمي للسلطة؛ كالسنغال)، أو تلك التـي ما زالت تحيا واقعيّاً في ظلّ هيمنة جماعة أو حزب بعينه على الحياة السياسـية في البـلاد (مثال: أنجولا، كينيا، الكونغو)، وهو ما يفسّـر في جانبٍ منه ظواهر مثل: التشظي الحزبي في البلاد، وظاهرة استئثار بضعة أحزاب وائتلافات حزبية بحصاد الانتخابات أيّاً كان نوعها، وخروج العديد من الأحزاب والجماعات صفر اليدين منها.

٧- اسـتخدام وسـائل الإعلام المملوكة للدولة في الدعايـة للحـزب الحاكم، في الوقت نفسـه الذي مثّلت فيه جولات المسـؤولين وتصريحاتهـم ضمنيّاً نوعاً من الدعايـة للحزب والنُّخبة الحاكمـة، وهو الأمر الذي مثّل

(١) تـم الاعتماد بصفة أساسية في هـذا الجزء على بحثنا الخاص بالانتخابات والنُّظُم الانتخابية في إفريقيا، راجع: محمد عاشور مهدي، «الانتخابات والنظم الانتخابية في إفريقيا بعد الحرب البـاردة»، في عالية المهدي و محمد كمال (محررين)، النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م، ص١١٦.

سـمةً عامّةً في كلّ الانتخابات التي شـهدتها دول القارة خـلال العام ٢٠١٧م، على نحوٍ أخلّ بمبدأ المسـاواة بين المرشـحين، وهو الاتهام الرئيس الـذي لم تخل منه أيٌّ من الانتخابات سـالفة البيان، الأمر الذي بات ملمحاً من ملامـح الانتخابات الإفريقية، ويـكاد يكون عُرفاً بها؛ أن يسـتخدم النظام الحاكم- ليس فقط وسائل الإعلام- بل مختلف موارد الدولة ومؤسساتها.

٨- وعلـى صعيد عمليـة التصويت وفـرز أصوات الناخبين؛ مثّلت ظاهرة عدم الشـفافية أبرز ملامح تلك القيـود، كما أنّ الوجود المكثف للمسـؤولين الحكوميّين أثناء عملية فرز الأصوات مثّل هو الآخر أحد أبرز ملامح تقييد حرية العملية الانتخابية، ففي (السـنغال) اتسمت العملية الانتخابية بسوء الإدارة، حيث لم تفتح بعض مراكز الاقتـراع أبوابها، وكان هناك نقصٌ في الأوراق الانتخابية مقارنةً بالناخبين، فضلاً عن عدم دقة القوائم الانتخابية علـى نحوٍ حال دون قدرة كثيرٍ مـن الناخبين على الإدلاء بأصواتهم، وبلغ سـوء الإدارة أقصاه فـي (كينيا) لدرجة إلغاء المحكمة المختصة نتائج الانتخابات وإعادتها.

سادساً: الانتخابات الإفريقية: حقائق ودلالات:

- أنّ نزاهة أو فسـاد النظام الانتخابي لا ترتبط بإحكام الصياغـة القانونية- على أهميتها- فقـط، ولكن الأهمّ هو اتسـاق النظـام المسـتخدم وتلبيته لاحتياجـات المجتمع وأولوياتـه، حيث يصعب في كثيرٍ من المجتمعات التوفيق بين الاحتياجات والمطالب المختلفة، الأمر الذي يقتضي- أحياناً- تقديم تنازلات وتضحيات فيما يتصـل بمعادلة الموازنة بين عدالة التمثيل والمشاركة؛ والحاجة للاستقرار والأمن.

- أنه لا تكفي قوة النصوص الدستورية للحفاظ على التجارب الديمقراطية الوليـدة، وأنه لابدّ من وجود قوى وطنية داخلية، ومناخ إقليمي ودولي مساند لتلك التجارب، على نحو ما تشير تجربة (جامبيا).

- أنـه على الرغم مـن الصورة القاتمـة عن الحياة السياسية في إفريقيا؛ فإنّ الملاحظ أنّ ثمّة اتجاهاً متنامياً في دول القارة للتمسك بالديمقراطية والتعددية الحزبية، مع ميلٍ جارفٍ أيضاً لقبول التداول السـلمي للسلطة؛ على الرغـم مما قد يطرأ على هذين التوجهَيْن من انتكاسـات ممثلة في قيودٍ غير شـرعية علـى التجربة، فإنّ ذلك كله لا يقلل مـن حقيقة التجارب الإفريقية للتداول السـلمي للسـلطة، وهو ما يفـرض ضرورة متابعة تلـك التجارب بالرصد والتحليل التفصيلي؛ للوصول إلى شـروط النجاح ومقتضياته، وأسباب وعوامل الإخفاق في كلّ تجربة.

ختاماً:

في ضوء ما سـبق؛ يمكـن القول: بأنّ الممارسـة الديمقراطية بوصفها مرحلةً من مراحل جهود الإصلاح، التي تهدف للتخلص من ظواهر الاسـتبداد والاسـتئثار بالسـلطة وتحقيق الحكم الرشـيد، وما يترتب عليه من اسـتقرارٍ أمني وازدهارٍ تنموي، تتطلب توفر مجموعة من الشروط في العملية الانتخابية، يتمثّل أهمّها في:

- إطار قانونـي ملائم لصياغة شـروط الانتخابات وإجراءاتها.
- إنشـاء هيئة انتخابية محايدة ومستقلة عن الإدارة الحكومية، وتجسـيد ذلك الحياد والاسـتقلال من خلال طريقـة تعيين هـذه الهيئة وتشـكيلها، وإسـناد عملية الإشـراف والتحكم لها حتى في حالة اشـتراك موظفين حكوميّين في أعمالها.
- تعيين الشروط اللازم توافرها في الناخب والمرشح بطريقةٍ عامّة مجردة.
- حياد وسـائل الإعلام المملوكة للدولة، وحياد قوى الأمـن، واقتصار دَوْرها على حمايـة العملية الانتخابية، وضمان عدم استخدام مؤسّسات الدولة ومواردها لصالح هذا الطرف أو ذاك من أطراف العملية الانتخابية.
- نشـر الوعي لدى الناخبين بحقوقهم ومسؤوليتهم في الاختيار وفق معايير صحيحة، وليس بحسـب ولاءات ضيقة أو مصالح شخصية، وتفعيل أدوات الرقابة الشعبية علـى الممارسـات الخاطئـة المصاحبـة للانتخابات، وبخاصّةٍ ظاهرة شـراء الأصوات، واسـتغلال مؤسّسات وموارد الدولة لصالح مرشحين بعينهم ■